

السعودية تتمدد الشراكة لتعزيز تحولات الطاقة المتجددة

تعزيز أفق التعاون مع شركة نيوم وفق خارطة جديدة لتسريع تنفيذ المشاريع الطموحة

ضخت وزارة الطاقة السعودية دعماً جديداً في مجال الطاقة المتجددة من خلال إعلانها عن خطط وأهداف تشترك فيها مختلف الأطراف لتحفيز القطاع وتسريع عملية التحول نحو الطاقة النظيفة وإنجاز المشاريع ذات القيمة المضافة العالية لإخراج البلد من الارتهاق للمصادر التقليدية للطاقة وكسب رهانات الصمود أمام التقلبات المناخية.

بما لديها من خبرات، ستعمل على مساندة شركة نيوم، التي تُعد أحد أبرز مشروعات رؤية المملكة 2030، وأكثرها طموحاً، في جميع المجالات المتعلقة بالطاقة.

وتستهدف خطط السعودية في التحول نحو الطاقة النظيفة تكثيف إنجاز مشاريع استغلال مزيج الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وذلك عبر جعل نيوم منطقة رائدة في العالم، تعتمد على الطاقة المستدامة لتوفير جميع احتياجاتها من الطاقة.

وأكد الوزير "حرص الحكومة على تمكين قطاع الطاقة المتجددة، من خلال تشكيل لجنة عليا لشؤون مزيج الطاقة لإنتاج الكهرباء، برئاسة الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع حيث ستولى العمل على تطوير هذا القطاع من الإنتاج والتصنيع.

وأفاد وزير الطاقة أن "ورشة العمل، ستناقش فرص التعاون الكثيرة بين منظومة الطاقة وشركة نيوم، التي ستكون، بداية النجاح للجميع". ومن جانبه، أكد نظمي النصر الرئيس التنفيذي لمشروع مدينة نيوم حرصه على تحقيق طموح نيوم في أن تكون الوجهة الأولى في العالم التي تعتمد على الطاقة المتجددة بشكل كامل، وأن تكون أحد أبرز المصدرين للطاقة النظيفة عالمياً.

وأضاف النصر أن "العمل وتبادل الخبرات الفنية ضروري مع جميع الشركاء المحليين، للاستفادة من تجاربهم أو بحث سبل التعاون المستقبلي بما يحقق أهداف رؤية المملكة 2030 والتكامل بين جميع المشاريع والجهات الوطنية". وشملت هذه الورشة، التي شاركت فيها منظومة الطاقة ككل، ممثلة في وزارة الطاقة، وهيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج، وشركة أرامكو السعودية، والشركة السعودية للكهرباء، على مجموعة محاور رئيسية، منها؛ استراتيجيات الطاقة، والعرض والطلب

ونسبت وكالة أنباء السعودية لوزير الطاقة الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز، قوله خلال ورشة عمل مشتركة "ندعم التعاون مع شركة نيوم، ونحن حريصون على العمل من أجل أن يكون هذا التعاون عنصراً جوهرياً في نجاح مشروع نيوم وتحقيق أهدافه، التي هي، في نهاية المطاف، جزء لا يتجزأ من أهداف التنمية الوطنية الشاملة".

وشدد على "ضرورة التوأمة بين هذه الأهداف، مؤكداً أن وزارة الطاقة



أهداف واعدة تحتاج جهوداً كبيرة

وسيعتمد المشروع المشترك على تكنولوجيا مبتكرة الفعالية وعالمية المستوى، وسيجمع بشكل متكامل بين توليد ما يزيد على أربعة غيغاواط من الطاقة المتجددة المستمدة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والتخزين. وستنتج كذلك الهيدروجين من خلال التحليل الكهربائي وسيعمل على إنتاج النيتروجين عن طريق فصل الهواء باستخدام تقنية "إير بروداكتس" المبتكرة في هذا المجال. وستتيح هذه الخطط للرياض فرصة تحقيق نقلة نوعية في مجال الطاقة وتسريع طموحات الدولة على المدى المتوسط والبعيد خصوصاً في ظل الهزات التي يعيشها قطاع النفط الأمر الذي يدعو إلى تنمية القطاعات الأخرى لدعم إسهاماتها في الاقتصاد.

سيوفر العديد من فرص الاستثمار. ويندرج ضمن إطار التطلعات الطموحة لرؤية 2030 بتحويل البلد الخليجي إلى نموذج عالمي رائد في مختلف جوانب الحياة، من خلال التركيز على استغلال سلاسل القيمة في الصناعات والتكنولوجيا. ومن شأن المشروع فتح الباب أمام الكثير من الفرص الواعدة في مجال إنتاج الهيدروجين الأخضر، وسيعزز قدرة البلاد على العمل مع دول العالم لتحقيق أهدافها في إنتاج الطاقة النظيفة. كما سيحرص على توفير الخبرات وأحدث ما توصلت إليه التقنيات المتطورة في مجال الاستفادة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح لإنتاج طاقة خضراء مستدامة ومتاحة عالمياً.

بين الأكبر في العالم، إلى توفير حلول مستدامة لقطاع النقل العالمي ولواجهة تحديات التغير المناخي من خلال حلول عملية لتخفيض الانبعاثات الكربونية. ويعد مشروع الهيدروجين المتجدد، الأكبر من نوعه في العالم وتكمن أهميته في اتساقه مع جهود نيوم لتحقيق الريادة في إنتاج الهيدروجين الأخضر والوقود الأخضر عالمياً. وسيكون المشروع نقطة محورية في رحلة نيوم لتصبح الوجهة الأهم دولياً في تقديم الحلول المستدامة بطريقة تجذب المستثمرين وأفضل العقول من كل العالم لتسريع التطور البشري. ويقع المشروع في أقصى شمال غرب السعودية، ويشتمل على أراض داخل الحدود المصرية الأردنية، ويمتد على 460 كلم على ساحل البحر الأحمر، حيث

على الطاقة الكهربائية، ومشروعات الطاقة المتجددة، والربط بالشبكة الكهربائية، وإستراتيجية تنمية المحتوى المحلي، والتقنيات الحديثة في الطاقة، والبحوث والتطوير، وتمكين الكفاء الاصطناعي، وبرنامج استدامة الطلب على البترول. وكشفت السعودية تحركاتها مؤخرًا في مجال الطاقة المتجددة حيث أعلنت شركة نيوم عن وضع البنات الأولى لتشييد أكبر مشاريع إنتاج الهيدروجين الصديق للبيئة من خلال إبرام صفقة تتجاوز خمسة مليارات دولار، وذلك تمهيداً لتصديره إلى الأسواق العالمية. وأبرمت شركة نيوم، التي تأسست في يونيو 2019، صفقة مع إير بروداكتس وأكوابور بقيمة 5 مليارات دولار. ويهدف هذا المشروع، الذي يعد من

700 مليون دولار دعم مالي لمساعدة مليون أردني

عمان - وقعت الحكومة الأردنية مع برنامج الأغذية العالمي الأحد، اتفاقية لتقديم مساعدة لمليون أردني ولأجي بقيمة 700 مليون دولار في إطار خطة المساعدات المقررة للبلد للفترة (2020-2022).

وقعت الاتفاقية وزير التخطيط والتعاون الدولي الأردني وسام الرضوي مع المدير وممثل برنامج الأغذية العالمي سارة جيبسون، بحسب بيان للوزارة.

وأوضح البيان، أن البرنامج سيقدم على مدى ثلاث سنوات الدعم للأزمات الحالية والمستقبلية، مع التركيز على الحماية الاجتماعية وسبل العيش للأردنيين الأكثر هشاشة مع التركيز على تمكين النساء والشباب.

ودعا الرضوي المجتمع الدولي إلى الاستمرار في دعم المملكة لتقديم الخدمات للأجئين السوريين والمجتمعات المحلية المستضيفة وفقاً لألية تنسيق مستدامة واستراتيجية شاملة ضمن إطار خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية.

وأشار الرضوي إلى أن برنامج الأغذية العالمي أنفق في الاقتصاد المحلي من خلال مجموعة أنشطته وبرامجه في المملكة حوالي 207 ملايين دولار عام 2019. من جهتها، قالت جيبسون إن توقيع الاتفاقية مؤشر واضح على التزام برنامج الأغذية العالمي بالعمل مع حكومة الأردن. وتسهم الخطة في استحداث مشروعات مبتكرة لنصف مليون لاجئ يعيشون في المخيمات والمجتمعات المحلية بمساعدة تقنية شهرية لتلبية احتياجاتهم الغذائية في حين يوفر مشروع للتغذية المدرسية وجبات خفيفة صحية يومية لـ400 ألف طفل من أطفال المدارس الأردنيين واللاجئين.

مصر تسير عكس تيار الوباء بتحقيق أعلى نسبة نمو

كورونا، طبقاً للنتائج الصادرة عن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية". وأضاف البيان أن "معدل النمو في مصر يعتبر الأعلى على مستوى معظم الدول الناشئة". وتابع أن "مصر تعدّ من الدول الناشئة القليلة التي استطاعت تخفيض نسبة المديونية للنتائج المحلي خلال العام المالي الماضي، حيث من المقرر أن تصل نسبة دين أجهزة الموازنة إلى 86.1 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في يونيو 2020، مقارنة بحوالي 90.4 في المئة في يونيو 2019، وهو ما يعكس الجهد المبذول خلال الأعوام السابقة في هذا الإطار، وكذلك نجاح الحكومة المصرية في التعامل مع تداعيات فيروس كورونا بشكل متوازن وسليم".

3.8 في المئة نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي، وهي الأعلى بين الدول الناشئة

وانطلقت الحكومة الأحد في مبادرة لتحريك عجلة الاقتصاد وتوفير السلع للمواطنين بأسعار مخفضة. وقال وزير المالية محمد معيط، في بيان أن المبادرة ستوفر السلع للمواطنين بخصوصيات على أسعارها تصل إلى 20 في المئة.

كما ستوفر المبادرة حسب وزير المالية دعماً مالياً قدره 200 جنيه لكل فرد بالبطاقات التموينية، بحد أقصاه ألف جنيه للبطاقة (أي للأسرة)، وبتكلفة إجمالية 12.25 مليار جنيه (الدولار الأميركي يعادل 16.03 جنيه مصري) تتحملها الخزنة العامة للدولة، للإسهام في مساندة محدودي الدخل.

ووفقاً للبيان، تهدف المبادرة أيضاً إلى تشجيع المصانع على العمل بكامل طاقتها الإنتاجية بما يحافظ على العمالة ويعزز قدرات الصناعة، وتحفيز المنتج المحلي، وإنعاش حركة التجارة الداخلية، ورفع معدلات النمو.

تسبب إلى تحقيق نتائج مالية أفضل من المستهدف عقب ظهور فيروس كورونا". وأكد معيط، أن "انخفاض نسبة العجز الكلي للنتائج المحلي لتحقيق 7.8 في المئة، مع تحقيق فائض أولي للعام الثالث على التوالي قدره نحو 105 مليارات جنيه، وهو ما يعادل حوالي 1.8 في المئة من الناتج".

ووفقاً للبيان، فقد تحقق "معدل نمو للنتائج المحلي قدره 3.8 في المئة"، مشيراً إلى أن "مصر تعد من الدول المحدودة للغاية على مستوى العالم التي استطاعت أن تحقق معدل نمو حقيقي خلال عام 2020، في ظل تداعيات فيروس

تسبب إلى تحقيق نتائج مالية أفضل من المستهدف عقب ظهور فيروس كورونا". وأكد معيط، أنه "على الرغم من تباطؤ النشاط الاقتصادي بسبب فيروس كورونا، إلا أن البيانات الأولية تشير إلى أن إجمالي إيرادات الموازنة قد حققت ارتفاعاً مقارنة بمقارنة بحصيلة العام السابق، في ضوء فائض الهيئات الاقتصادية وشركات قطاع الأعمال العام وأرباح البنوك العامة المحولة إلى الخزنة، فضلاً عن المساهمة الإيجابية لقطاع البترول في الموازنة العامة للمرة الأولى منذ سنوات".

وتم خلال الاجتماع استعراض ما جرى خلال العام المالي الماضي من التوسع في الإنفاق على الاستثمارات الحكومية ومجالات التنمية ودعم النشاط الاقتصادي وبرامج الحماية الاجتماعية، على الرغم من زيادة الإنفاق المرتبط بانتشار فيروس كورونا.

من جانبها، أكدت الحكومة أن معدل التضخم حقق خلال العام 2019 - 2020 أفضل مستوى له منذ 14 عاماً، بعد أن انخفض إلى مستويات قياسية جراء انخفاض أسعار الغذاء.

تجمع أحدث البيانات والمؤشرات على أن الاقتصاد المصري أبدى صلابته أمام تداعيات كورونا حيث سار عكس تيار الصدمات وتمكن من تحقيق أعلى نسبة نمو من بين معظم الدول الناشئة.

القاهرة - تمكنت مصر من تجاوز تداعيات فيروس كورونا بتحقيق معدل نمو هو الأعلى بين الدول الناشئة ما ساهم في تخفيف مخاطر صدمات كورونا على القطاعات الحيوية التي شهدت خسائر وأضراراً متفاوتة، الأمر الذي يعث على الارتياح داخل الأوساط الاقتصادية. وأعلنت مصر السبت، تحقيق معدل نمو قدره 3.8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي 2019 - 2020،



الانتعاش يبلغ مستوى الأسعار